

## كتاب الظهار

- وهو: محرّم.
- فمن شبه زوجته<sup>(١)</sup>، أو بعضها:
  - ببعض
  - أو بكل من تحرّم عليه أبداً<sup>(٢)</sup>: بنسب، أو رضاع<sup>(٣)</sup>.
  - من: ظهر، أو بطن، أو عضو آخر لا ينفصل، بقوله لها:
    - أنتِ عليّ، أو معي، أو منّي كظهر أمي، أو كيد أختي، أو وجه حماتي ونحوه.
    - أو أنتِ عليّ حرام، أو كالميتة والدم: فهو مُظَاهِرٌ.
- وإن قالته لزوجها:
  - فليس بظهارٍ
  - وعليها كفارتُهُ.
- ويصحُّ: من كل زوجة<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (فمن شبه زوجته) ظاهره لا يصح الظهار من الأجنبية؛ وهو إحدى الروايتين. والمذهب كما في الإقناع (٨٥٤/٣) والمنتهى (٣٥٥/٤) أنه يصح.

(٢) قوله: (أو بكل من تحرّم عليه أبداً) مفهومه أن المحرمة إلى أمد كأخت زوجته لا يكون التشبيه بها ظهاراً وهو إحدى الروايتين؛ والمذهب أنه ظهار كما في الإقناع (٥٨٤/٣) والمنتهى (٣٥٥/٤).

(٣) المذهب لا يحصر في المحرم بنسب أو رضاع بل حتى المحرمة بالمصاهرة كما تدل عليه عبارته في قوله: (أو وجه حماتي). انظر: الإقناع (٥٨٣/٣) والشرح الممتع (٦٠٤/٥) ط. ابن الهيثم.

(٤) في: «أ» (زوج) وأشار إليه عبر تصحيح لما كتبه.

## فَضَّلَ

[في تعجيل الظهار وما يتعلق به]

- ويصحُّ الظهارُ:
  - معجلاً
  - ومُعلَقاً بشرط:
- فإذا وُجِدَ: صارَ مظاهراً، ومُطلقاً، وموقَّتاً.
- فإنَّ وطئَ فيه: كفرَ.
- فإذا<sup>(١)</sup> فرَغَ الوقتُ: زالَ الظهارُ.
- ويحرمُ قبلَ أن يكفَّرَ: وطئٌ، ودواعيه، ممن ظاهرَ منها.
- ولا تثبتُ الكفارةُ في الذمَّةِ إلا بالوطئِ وهو: العودُ.
- ويلزمُ إخراجُها: قبلَهُ عندَ العزمِ عليه.
- وتلزمُهُ: كفارةٌ واحدةٌ لتكريره<sup>(٢)</sup> قبلَ التكفيرِ من واحدةٍ، و<sup>(٣)</sup> لظهاره<sup>(٤)</sup> من نسائه بكلمةٍ واحدةٍ.
- وإنَّ ظاهرَ منهنَّ بكلماتٍ: فكفاراتٌ.

## فَضَّلَ

[في أحكامِ كفارةِ الظهار]

- وكفارتُهُ:
  - عتقُ رقبةٍ
  - فإنْ لم يجدْ صامَ شهرينِ متتابعينِ
  - فإنْ لم يستطعْ أطعمَ ستينَ مسكيناً.
- ولا تلزمُ الرقبةُ:
  - إلا لمن ملكها،

(٢) في: «س»، «ب»: بتكريره.

(٤) في: «أ» (وظهاره).

(١) في: «ب»، «س» (وإن).

(٣) (و) ساقط من: «ب»، «س».

- أو أمكنه ذلك بثمنٍ مثلها،

- فاضلاً عن كفايته دائماً،

- وكفاية من يمونه،

- وعما يحتاجه من: مسكين، وخادم، ومركوب، وعرض بذلته<sup>(١)</sup>،

وثياب تجمل، ومال يقوم كسبه بمؤنته، وكُتب علم، ووفاء دين.

• ولا يُجزئ في الكفارات كلها:

- إلا رقبة مؤمنة،

- سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً: كالعمى، وشلل اليد، أو

الرجل<sup>(٢)</sup>، أو أقطعها<sup>(٣)</sup>، أو أقطع الإصبع الوسطى، أو السبابة، أو

الإبهام، أو الأنملة من الإبهام، أو أقطع الخنصر والبنصر من يد واحدة<sup>(٤)</sup>.

• ولا يجزئ: مريض مأیوس منه ونحوه، ولا أمٌ وليد.

• ويُجزئ:

- المدبر

- وولد الزنا

- والأحمق

- والمرهون

- والجاني

- والأمة الحامل، ولو استثنى حملها.

(١) في: «أ»، «س»، «ب»: (بذلة).

(٢) في: «ب»، «س» (والشلل ليد أو رجل).

(٣) في: «س» (أقطعهما)، وفي: «أ» (قطعها).

(٤) قوله: (أو أقطع الخنصر والبنصر من يد واحدة) علم منه أنه يجزئ مقطوع ذلك من

رجل واحد، وهو وجه ومشى عليه في الإقناع (٣/٣٩١)، بل قال: (ويجزئ.. من

قطعت أصابع قدميه كلها)، والمذهب كما في المتهى (٤/٣٦٠) أن الرجل كاليد.

## فَضْلٌ

[في حكم الصوم في الكفارة والإطعام]

- يجب: التتابع في الصوم.
- فإن تخلَّه:
  - رمضان،
  - أو فطرٌ يجب، كعيد، وأيام تشریق،
  - وحيض،
  - وجنونٍ
  - ومرضٍ مخوفٍ ونحوه
  - أو أفطرَ ناسياً، أو مُكرهاً، أو لعذرٍ يُبيحُ الفطر: لم ينقطع.
- ويُجزئُ التكفيرُ: بما يُجزئُ في فِطْرَةٍ<sup>(١)</sup> فقط.
- ولا يُجزئُ:
  - من البرِّ: أقلُّ من مُدٍّ.
  - ولا من غيره: أقلُّ من مُدِّين
- لكلِّ واحدٍ: ممن يجوزُ دفعُ الزكاةِ إليهم<sup>(٢)</sup>.
- وإن غَدَى المساكينَ أو عَشَّاهُمْ: لم يُجزئُهُ.
- وتجبُ النيةُ في التكفيرِ من صومٍ وغيره<sup>(٣)</sup>.
- وإن أصابَ المظاهرُ منها:
  - ليلاً أو نهاراً: انقطعَ التتابعُ.
  - وإن أصابَ غيرها ليلاً: لم ينقطعَ.

(١) يعني: زكاة الفطر.

(٢) مقيد بالذين تجوز الزكاة لهم لحاجتهم كما في الروض ص ٤٥٦ ط. دار الكتاب العربي.

(٣) في: «ب» (غير).